

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين

النامية 15 يونيو 2014

احتفت الأمم المتحدة في 15 يونيو باليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين، وهو اليوم الذي أعلنت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 127/66، المؤرخ في 19 ديسمبر 2011، ويعتبر هذا اليوم الفرصة السنوية التي يرفع فيها العالم صوته معارضا إساءة معاملة بعض أجيالنا الأكبر سنا وتعريضهم للمعاناة، إذ يتعرض ما نسبته 4٪ إلى 6٪ من المسنين تقريبا لشكل من أشكال إساءة المعاملة في البيت، وقد تؤدي الإساءة إلى تعريض المسنين لإصابات جسدية خطيرة وأثار نفسية طويلة الأجل، ومن المتوقع أن تزيد نسبة إساءة معاملة المسنين لأن كثيرا من البلدان تشهد زيادة في أعداد المسنين، إذ تشهد الفئة العمرية 60 سنة فما فوق من سكان العالم زيادة بنسبة تفوق الضعف، أي من 542 مليون نسمة في عام 1995 إلى نحو 1.2 مليار نسمة في عام 2025.

وأكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة تشجيع الحكومات للاهتمام ببناء القدرات من أجل القضاء على الفقرين المسنين، ومراعاة قضايا الشيخوخة في استراتيجيات القضاء على الفقر وخطط التنمية الوطنية، ويوصي القرار الدول الأعضاء إلى إنشاء آليات مناسبة لرصد البرامج والسياسات الهادفة لحماية تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة .

وجاء في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي كون بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين: "من الممكن أن يكون المسنون في جميع المجتمعات عرضة لإساءة المعاملة الجسدية والنفسية والمالية. وتعرض المسنات بصفة خاصة للخطر نتيجة لتفشي المواقف والممارسات التي تتسم بالتمييز ضدهن. وفي هذا اليوم العالمي للتوعية بسوء معاملة المسنين، أدعو الدول الأعضاء إلى سن وإنفاذ قوانين ووضع استراتيجيات أقوى للتصدي لجميع جوانب هذه المسألة الاجتماعية والمتعلقة بالصحة العامة وحقوق الإنسان التي لا تجد الاعتراف الكافي. فالبشر جميعا يولدون بحقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، ولهم الحق في شيخوخة كريمة، يتمتعون فيها بالاحترام من أسرهم ومجتمعاتهم، ولا يعانون فيها من الإهمال وإساءة المعاملة والعنف ."

والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إذ تثنى على جهود وزارة التنمية الاجتماعية وتدشين الاستراتيجية الوطنية للمسنين، والتي تساهم في تقنين وتأمين حقوق كبار السن، والحفاظ على حقوقهم، وتأمين فرث العمل المناسبة وضمان الدخل المناسب لهم .

وتدعو المؤسسة الوطنية الجهات ذات الاختصاص إلى تضافر الجهود لوضع المزيد من الاستراتيجيات للوقاية من سوء معاملة المسنين، وسن قوانين وتشريعات لحفظ حقوق المسنين وحماية تلك الحقوق وحفظ كرامتهم، ودعم الجهود الدولية لإنشاء اتفاقية دولية تعنى بحقوق كبار السن.